

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 151 @ الأَخْيَرِيَّةُ الْأَنْقَرُويَّةُ وَنَفَقَةُ النِّقْلِ وَغَيْرِهِ فِي رَدِّ الْمَبِيعِ عَلَى الْبَائِعِ سِوَاءُ وَقَعَتْ الْإِقَالَةُ عِنْدَ الْمَبِيعِ أَوْ فِي مَحَلِّ آخَرَ رَدُّ الْمُحْتَارِ ، وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ بَعْدَ التَّقَايُلِ فِي تَعْيِينِ الْمَبِيعِ فَادَّعَى الْبَائِعُ أَنْ هَذَا الْمَالُ هُوَ غَيْرُ الْمَبِيعِ وَادَّعَى الْمُشْتَرِي أَنَّهُ هُوَ فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي ، اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 187 رَدُّ الْمُحْتَارِ ، وَتَصِحُّ إِقَالَةُ الْإِقَالَةِ فَإِذَا بَاعَ رَجُلٌ مِنْ آخَرَ حِصَانًا بِأَلْفٍ قِرْشٍ ثُمَّ تَقَايَلَا الْبَائِعُ ثُمَّ عَادَا فَتَقَايَلَا الْإِقَالَةَ فَذَلِكَ صَحِيحٌ وَالْحِصَانُ يَعُودُ إِلَى مِلْكِ الْمُشْتَرِي إِلَّا أَنْ يَجُوزَ إِقَالَةُ بَائِعِ السَّلَامِ ؛ لِأَنَّ إِقَالَتَهُ تَتَضَمَّنُ الْإِبْرَاءَ مِنَ الْمُسْلِمِ فِيهِ وَبِمَا أَنْ الْمُسْلِمَ فِيهِ دَيْنٌ فَيَسْقُطُ الْإِبْرَاءُ وَالسَّقْطُ لَا يَعُودُ ، اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 51 رَدُّ الْمُحْتَارِ ، وَلَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُ الْإِقَالَةِ عَلَى شَرْطٍ فَإِذَا اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ آخَرَ حِصَانًا بِأَلْفٍ قِرْشٍ فَقَالَ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي : قَدْ بَعِثْتَهُ مِنْكَ رَخِيصًا فَقَالَ الْمُشْتَرِي : إِذَا طَلَبْتَهُ طَالِبٌ بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا الثَّمَنِ فَبِعْتَهُ فَبَاعَ الْبَائِعُ الْحِصَانَ بِأَلْفٍ وَمِائَةِ قِرْشٍ وَقِيلَ أَنْ يَتَسَلَّمَهُ مِنْ الْمُشْتَرِي فَلَا يَصِحُّ الْبَائِعُ الثَّانِي رَدُّ الْمُحْتَارِ ، الْهِنْدِيَّةُ ،